CAIRO INSTITUTE
FOR HUMAN RIGHTS STUDIES

بمعزل عن العالم

الانتقام من المدافعين عن حقوق الإنسان في منطقة الخليج لعملهم مع الأمم المتحدة

مارس ٢٠١٣

تقرير من إعداد مركز
القاهرة
لدراسات
حقوق الإنسان

الناشر: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

تقارير متخصصة

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

العنوان: 21 ش عبد المجيد الرمالي- الدور السابع- باب اللوق- القاهرة

تليفون: 27951112(202)

فاكس: 27921913(202)

العنوان البريدي: ص.ب. 117(مجلس الشعب)- القاهرة

البريد الالكتروني: info@cihrs.org

الموقع الالكتروني: www.cihrs.org

إعداد التقرير: سهير رياض

المراجعة اللغوية: عبد الرحمن حمدي

الغلاف: كيرلس ناثان

جميع حقوق النشر والطبع محفوظة

ويحق إعادة نشرها مع النسبة للمصدر في غير الأغراض الربحية

بموجب اتفاقية المشاع الإبداعي غير الموطنة، الإصدار 3.0

مارس 2013

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

بمعزل عن العالم:

الانتقام من المدافعين عن حقوق الإنسان في منطقة الخليج لعملهم مع الأمم المتحدة

تقرير مقدم من مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بشأن الهجمات الحكومية وأعمال التهديد والتشهير التي تقوم بها حكومات مملكة البحرين (البحرين) والإمارات العربية المتحدة (الإمارات) والمملكة العربية السعودية (السعودية) وسلطنة عمان (عمان) ضد المدافعين عن حقوق الإنسان لتعاونهم مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ، خاصة في سياق الجلسة الـ 21 لمجلس حقوق الإنسان و المنعقدة في سبتمبر 2012.[1]

[1] مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان هو منظمة غير حكومية إقليمية مستقلة تأسست عام 1994. يتمتع المركز بوضع استشاري خاص في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة، وصفة المراقب في اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. والمركز عضو في الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان، والشبكة الدولية لتبادل المعلومات حول حرية الرأي والتعبير (ايفكس). كما أن المركز مسجل في مصر وفرنسا وجنيف وله مقر رئيسي في القاهرة ومكتب في جنيف لأعماله في آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، فضلا عن تواجده المؤسسي في باريس. وحصل المركز على جائزة الجمهورية الفرنسية لحقوق الإنسان لعام 2007. ويهدف المركز إلى دعم احترام مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية، وتحليل صعوبات تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان، ونشر ثقافة حقوق الإنسان في العالم العربي، وكذا الانخراط في الحوار بين الثقافات فيما يتعلق بمختلف المعاهدات والإعلانات الدولية لحقوق الإنسان. لمزيد من المعلومات بشأن مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، برجاء زيارة www.cihrs.org

جدول المحتويات

مقدمة: 4

1.الإمارات العربية المتحدة 5

- الهجمات ضد المدافع الحقوقي أحمد منصور: 6
- تفاصيل الاعتداء البدني على منصور: 7
- حملات تشويه وتهديدات لمنصور وجماعات حقوقية إثر المشاركة في الجلسة الـ21 لمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة: 8
- حملة تشويه لمنظمات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية: 11

2. مملكة البحرين: 13

- تهديدات بالقتل للمدافع الحقوقي محمد المسقطي: 13
- اعتقال المدافع الحقوقي "سيد يوسف المحافظة": 15
- حملة تشويه المجتمع المدني البحريني للمشاركة في الجلسة الـ21 لمجلس الأمم المتحدة: 15
- حملة تشويه المجتمع المدني البحريني، ومنظمات حقوق الإنسان العاملة على البحرين: 18
- سجل الأعمال الانتقامية للبحرين ضد النشطاء المشاركين في آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: 19

3. سلطنة عمان 19

- الاعتقال غير القانوني والأحكام بالسجن ضد المدافع الحقوقي مختار الهنائي: 21

4. المملكة العربية السعودية 23

- *أحكام مجحفة بالسجن للناشط الحقوقي محمد القحطاني لتعاونه مع الإجراءات الخاصة لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان:* 23

- الاستنتاجات والتوصيات 25

مقدمة:

على مدار العاميين المنصرمين زاد انخراط المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات حقوق الإنسان في منطقة الخليج (وتحديدًا في دول البحرين ، السعودية، الإمارات وعمان) مع الأمم المتحدة ؛ بهدف إلقاء الضوء على تدهور وضع حقوق الإنسان في المنطقة. وقد أسفر هذا الانخراط عن زيادة الوعي بانتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث في تلك البلدان، وزيادة الضغط من جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على هذه الحكومات لوضع حد لتلك الانتهاكات. وقد أسهم هذا النوع من الضغط والتركيز المتزايد في إحداث تطورات في هذا الصدد ، مثل قيام ملك البحرين بإنشاء اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن الانتهاكات في البحرين في يونيو 2011.

في ظل وصول انتهاكات حقوق الإنسان لمستويات غير مسبوقة في بلدان الخليج ، بدأت هذه البلدان – كعقاب على الجهود المبذولة من المدافعين عن حقوق الإنسان والجماعات الحقوقية الوطنية والإقليمية والدولية – حملة تهديد وعقوبات لكل أولئك الذين يشجبون انتهاكات حقوق الإنسان في الخليج أمام الأمم المتحدة، مستهدفةً على وجه الخصوص المدافعين الحقوقيين على المستوى المحلي.

شددت حكومات منطقة الخليج بشكل كبير الهجمات والتهديد ات ضد المدافعين والنشطاء الحقوقيين لتعاونهم مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة وانخراطهم معها في الأشهر الأخيرة، وبدا أن تلك الهجمات قد صارت ممنهجة في بعض البلدان . إذ شملت: التشهير وحملات تشويه السمعة في الوسائل الإعلامية التي تسيطر عليها الحكومات ، التهديدات بالقتل والاعتداءات البدنية والتهم الجنائية ، بالإضافة إلى الاعتقالات التعسفية والأحكام بالسجن والاعتقال. وقد بلغت بعض حملات تشويه السمعة التي تروجها الحكومة ووسائل إعلامها ضد النشطاء المتعاونين مع الأمم المتحدة حد التحريض على الكراهية والعنف ، وكثيرًا ما عرضتهم للمخاطر الجسدية.

تكيف الأمم المتحدة تلك الهجمات بمصطلحات الـ"ال هجمات الانتقامية" على النحو الم شار إليه في قرار الأمم المتحدة A/HRC/18/19. كما تشكّل بعضها انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ، ناهيك عن أن تلك الهجمات في جوهرها تمثل استهدافًا مباشرًا لمنظومة الأمم المتحدة وقدرتها على العمل بشكل ملائم، إذ أن نظام حقوق الإنسان في الأمم المتحدة يعتمد بشكل أساسي على التواصل والتفاعل مع النشطاء الحقوقيين على المستوى المحلي في أي دولة أو منطقة في العالم، لذا يعتقد مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان أن المستوى الحالي من الهجمات المستخدمة ضد المدافعين الحقوقيين بسبب تعاونهم مع الأمم المتحدة يُمثل تهديدًا خطيرًا لفاعلية آليات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة فيما يتعلق بمنطقة الخليج.

طبقًا لتعريف الأمم المتحدة، فإن هذه الهجمات هي: "أعمال التهديد أو الانتقام" ضد كل" من يسعى إلى التعاون مع الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها في ميدان حقوق الإنسان أو من تعاون معهم فعلاً، أو أدلى بشهادات أو قدم إليهم معلومات" ويشمل هذا كل من "قدم مساعدة" أو "بلاغات"، أو "من لهم صلة قرابة بضحايا انتهاكات حقوق الإنسان أو بكل من قدم إلى الضحايا مساعدة قانونية أو مساعدة أخرى".[2]

هذا ومن المفترض أن تلتزم دولتا البحرين والسعودية بصفتهما عضوان سابقان في مجلس حقوق الإنسان ، والإمارات العربية المتحدة بصفتها عضو حالي ، بتأييد المعايير التي تحمي حقوق الإنسان و ضمان ترويجها طبقًا لقرار الجمعية العامة 251/60 المُنشئ لمجلس حقوق الإنسان ، مع العلم أن تلك الأعمال الانتقامية غير مقبولة في كل الحالات، إلا أنه من المثير للقلق أن تأتي تلك الممارسات من قبل أعضاء حاليين وسابقين في المجلس ، وهي الدول ذاتها التي قدمت التزامات

[2] الفقرة رقم 1 من قرار الأمم المتحدة A/HC/RES/12/2

طوعية لحماية الحقوق والحريات في محاولاتها الحصول على عضوية المجلس ، مما يعطى مدلولاً على ضرورة إعادة النظر في معايير اختيار الدول لعضوية مجلس حقوق الإنسان على الفور، لتكون معايير مبنية على جدية تلك الدول في الالتزام باحترام وتعزيز حقوق الإنسان، لضمان استمرارية و فاعلية عمل المجلس ككل.

يستعرض هذا التقرير في السطور التالية وصفلًموجزًا لعدد من الهجمات التي تعرض لها المدافع ون عن حقوق الإنسان في البحرين والإمارات والسعودية وعمان ، والذين خضعوا لتدابير جزائية من جانب الحكومة وفاعلين تابعين لها جراء مشاركتهم في الجلسة الـ21 لمجلس حقوق الإنسان و/أو التعاون مع الإجراءات الخاصة للمجلس. كما يشير التقرير إلى تصاعد استخدام ترسانة من القوانين القمعية ووسائل الإعلام والأ شخاص"الموالين للحكومة" كأدوات للتهديد ضد هؤلاء المدافعين ، فضلاً عن أشكال من المضايقات تمارسها "المنظمات غير الحكومية" التابعة لحكومات المنطقة (GNGOs)، الأمر الذي يفرض تحديات طويلة الأجل ومتنامية حول قدرة المجتمع المدني المستقل في هذه المنطقة على الانخراط على المستوى الدولي.

1.الإمارات العربية المتحدة

من الصعب النظر الهجمات ضد المدافعين الحقوقيين الإماراتيين الذين اختاروا التعاون مع نظام حقوق الإنسان بالأمم المتحدة في سياق منفصل عن التهديد والتخويف والاعتقالات الموسعة ضد دعاة الإصلاح في الدولة في العموم.

شهد وضع حقوق الإنسان في الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2012 تراجعًا حادًا في المساحات والحريات المحدودة للغاية والمتاحة لعمل المدافعين عن حقوق الإنسان ودعاة الديمقراطية، إذ تم تطبيق سياسة عدم الت سامح تجاه الانتقاد الموجه لتدهور وضع حقوق الإنسان في البلاد. وقد خضع معظم من تجرأ على الحديث عن ملف حقوق الإنسان والتحول الديمقراطي بالإمارات إلى اعتقالات تعسفية وإجراءات سحب الجنسية وأوامر بحظر السفر وأحكام بالسجن. وعزز من تلك الإجراءات القمعية ما يفرضه *القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2008 في شأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية ذات النفع العام*[3] من إجراءات تقييدية بشأن تسجيل المنظمات الأهلية غير الحكومية وعملها منافيا بذلك القواعد القانونية الدولية المنظمة للحق في التنظيم، إذ تحظر، على سبيل المثال، المادة رقم 16 من هذا القانون على المنظمات غير الحكومية التدخل في السياسات أو الأمور المتعلقة بأمن الدولة ، وتنص المادة على الآتي: *"لا يجوز للجمعية الخروج عن الأغراض المحددة في نظامها الأساسي، ويحظر عليها وعلى أعضائها التدخل في السياسة أو في الأمور التي تمس أمن الدولة ونظام الحكم فيها أو إثارة المنازعات الطائفية أو العنصرية أو الدينية"* . وقد استخدمت السلطات الحكومية هذا ا لمادة في عام 2011 لحل المجلس المنتخب لمنظمتين غير حكوميتين لإصدارهما بيانات تدعو لمزيد من الإصلاحات الديمقراطية في البلاد.

كما تم إصدار مذكرات توقيف، على مدار عام 2012، بحق 64 شخصًا، من بينهم المدافعين عن حقوق الإنسان والمحام ين البارزين محمد الركن ومحمد المنصوري، وقضاة ومعلمين ونشطاء آخرين في مجال الديمقراطية، وذلك على خلفية تهم تتعلق بتعبيرهم السلمي عن آرائهم السياسية، وقد زادت هذه الأرقام لتصل حتى مارس2013 إلى أكثر من 90 شخصًا.

في 4 مارس 2013، بدأت محاكمة المتهمين أمام المحكمة الاتحادية العليا في القضية رقم 2013/17، وذلك بعد مرور ما يقرب من عام على الحملة التي قامت بها السلطات لا عتقال الناشطين، وسط مخاوف من تعرض الناشطين المعتقلين للتعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة أثناء اعتقالهم التعسفي في أماكن غير معروفة أو معلنة. ويواجه المتهمون ، الذين ينتمي معظمهم إلى جماعة الإصلاح الإسلامية، اتهامات بارتكاب جرائم ضد الأمن القومي ومحاولة قلب نظام الحكم ، وبالإضافة إلى ذلك، تم اتهامهم بالتعاون مع الهيئات الدولية وإرسال معلومات كاذبة لها من شأنها الإضرار بصورة الدولة.

[3] أنظر نص القانون على الرابط التالي:

http://www.jurists.ae/library/gameat.pdf

حيث صرح النائب العام لدولة الإمارات العربية المتحدة /سالم سعيد كبيش في 27 يناير 2013، بأنه تمت إحالة 94 متهمًا إماراتي الجنسية إلى المحكمة الاتحادية العليا قائلاً " *قد تواصل أعضاء التنظيم مع أشخاص وهيئات ومؤسسات وجمعيات دولية وأجنبية من خارج الدولة لتشويه صورتها ، وأمدوا تلك الجهات وهؤلاء الأشخاص بمعلومات مغلوطة ؛ ابتغاء خلق رأي عام دولي ضاغط على حكومة الدولة وقياداتها يُضعف من شأنها في العلاقات الخارجية ."*[4]

وفى تطور آخر مقلق للغاية، صدر في 12 نوفمبر 2012 مرسوم بقانون اتحادي رقم 2012/5 في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات. القانون يحمل في طياته عددًا من المواد الشائكة والفضفاضة والتي تضيق على ممارسة الحق في حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات. ويحتوي القانون على العديد من المواد التي تم صياغتها بشكل مطاطي، والتي تقضى بأحكام بالسجن فضلاً عن غرامات مالية باهظة ضد كل من يستخدم الانترنت أو إحدى وسائل تقنية المعلومات *"للترويج أو التحبيذ لأي برامج أو أفكار من شأنها إثارة الفتنة أو الكراهية أو العنصرية أو الطائفية أو الإضرار بالوحدة الوطنية أو السلم الاجتماعي أو الإخلال بالنظام العام أو الآداب العامة"* ، هذا بالإضافة إلى أحكام بالسجن وغرامات ضد كل من يستخدم وسائل تقنية المعلومات *"بغرض السخرية أو الإضرار بسمعة أو هيبة أو مكانة الدولة أو أي من مؤسساتها أو رئيسها أو نائبه أو حكام الإمارات أو أولياء عهودهم أو نواب حكام الإمارات أو علم الدولة أو السلام الوطني أو شعارها أو نشيدها الوطني ورموزها ."*

هذا بالإضافة إلى أحكام بالسجن مدى الحياة ضد كل من يستخدم وسائل تكنولوجيا المعلومات للدعوة لتغيير النظام الحاكم، فضلاً عن المادة 38، التي من الممكن استخدامها بغرض حظر الإماراتيين من مد وسائل إعلام مستقلة ومنظمات دولية وإقليمية بالمعلومات، فالمادة تفرض أحكامًا بالسجن المؤقت على كل من *"قدم إلى أي منظمات أو مؤسسات أو هيئات أو أي كيانات أخرى معلومات غير صحيحة أو غير دقيقة أو مضللة، وكان من شأنها الإضرار بمصالح الدولة، أو الإساءة إلى سمعتها أو هيبتها أو مكانتها، و ذلك باستخدام الشبكة المعلوماتية أو إحدى وسائل تقنية المعلومات"* .

- ## الهجمات ضد المدافع الحقوقي أحمد منصور:

تعرض أحمد منصور، ناشط حقوقي بارز ومدون في الإمارات وعضو اللجنة الاستشارية لمنظمة هيومان رايتس ووتش في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، في تمام الساعة 7:45 مساء يوم 17 سبتمبر 2012 لاعتداء بدني من جانب شخص مجهول، وذلك أثناء تواجده في جامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا بالإمارات. جاء ذلك عقب مشاركة منصور من خلال مقطع فيديو مسجل في ندوة شارك في تنظيمه مركز القاهرة على هامش فعاليات الجلسة الـ21 لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنيف، وهناك أسباب قوية تعزز الاعتقاد بأن الجهاز الأمني للحكومة كان وراء ذلك الاعتداء ، حيث أن الاعتداء وقع متزامنًا مع تلقي منصور عدة تهديدات من خلال وسائل التواصل الاجتماعية المرتبطة بالحكومة للتنديد بمشاركته في الندوة.

يُعد أحمد منصور ضحية من ضحايا المحاكمات غير العادلة في العام 2011 في القضية التي اشتهرت باسم"النشطاء الإماراتين الخمسة UAE5"، إذ تمت إدانته بتهمة إهانة رموز سياسية في البلاد ، بعدما أعد– بالتعاون مع أفراد آخرين– بيانًا موقعًا،[5] طالب فيه بتفعيل المشاركة السياسية في البلاد من خلال برلمان منتخب بسلطات تشريعية وتنظيمية واضحة . وفي شهر نوفمبر، تم الحكم علي منصور بالسجن لمدة ثلاث سنوات ، وأُطلق سراحه بعفو رئاسي بعد يوم واحد من صدور الحكم، بعد أن أمضى نحو 8 أشهر رهن الاعتقال. ومنذ ذلك الحين تعرض منصور لعدة مضايقات وحملات تشويه يُعتقد أنها تتم من قِبل أو بتحريض من أشخاص ينتمون إلى جهاز الأمن، فضلاً عن اختراق حسابات البريد الإلكتروني الخاصة به ، ومراقبتها والتي

[4] أنظر تصريح النائب العام على الرابط التالي:
http://www.wam.org.ae/servlet/Satellite?c=WamLocAnews&cid=1290002894499&pagename=WAM%2FWAM_A_Layout

[5] أنظر نص البيان على الرابط التالي: http://www.ipetitions.com/petition/uaepetition71/

أشارت أبحاث أنها بتحريض من سلطات جهاز أمن الدولة، [6] وأخيرًا منعه من السفر، إذ لا تزال أوراق سفرهمصادرة من جانب السلطات منذ تاريخ اعتقاله.

- **تفاصيل الاعتداء البدني على منصور:**

تعرض منصور لاعتداء في ساحة انتظار السيارات قبل وصوله ل سيارته، وقام الشخص الذي اعتدى عل يه بمحاولة خنقه من الخلف حتى سقط أرضًا، ثم توالت اللكمات على وجهه بشكل متكرر. وبعد عدة دقائق وحينما استغاث منصور طالبًا المساعدة، تجمع حوله عدد من الطلاب، مما أتاح الفرصة لهروب المعتدي إلى سيارة كانت بانتظاره في ساحة الانتظار ، دون أن يتمكن أحد من اللحاق به.

وفيما يلي شهادة منصور التي تصف الاعتداء:

"تم الاعتداء علي اليوم (17 سبتمبر 2012)، وكان المعتدي هذه المرة أطول مني ويتمتع ببنية قوية. اقترب المعتدي مني قبل أن أصل إلى سيارتي ولف ذراعه الأيمن حول رقبتي ودفعني للأرض وبدأ في توجيه سلسلة من اللكمات القوية لوجهي، ويبدو أن المعتدي كان ينوي من عنف اللكمات وتوجيهها لرأسي إحداث عجز أو ربما قتلي.

وبدأت طلب المساعدة وحماية نفسي قدر إمكاني، وعندما بدأ الناس في الظهور، فر المعتدي هاربًا. واستطعت الوقوف وجريت نحوه، لكن شخصًا أخر قفز في مواجهتي من الجانب الأخر من ساحة الانتظار (بين الأشجار هناك) محاولاً إيقافي عن الجري نحو السيارة، وعندما رأي صديقه داخل السيارة جر ى مسرعًا داخل السيارة وأسرعت السيارة بعيدًا. ولم يستطع الناس الاحتفاظ بأرقام لوحة السيارة، وقد تكون تلك السيارة غير حاملة لأرقام لوحات ، وقد كانت السيارة منتظرة في نفس الموقع التي انتظرت فيه السيارة الأخرى التي نفذت الاعتداء الأول على الثلاثاء الماضي، وقد حدث الاعتداء اليوم في الساعة 7:45 مساءً حيث كانت الظلام قد حل قليلاً على موضع انتظار السيارة.

وكان أقرب شخص للاعتداء رجل سوداني عجوز والذي لم يكن بوسعه تقديم مساعدة كبيرة. ولم يكن الطلبة الآخرين بموضع قريب من الاعتداء، لكن بعضًا منهم رأى جزءً من الحادث، لكن لا يستطيع أحد أن يتعرف على هذا الشخص إذ أنه ليس من الجامعة"

في اليوم نفسه، حصل منصور على تقرير طبي يوضح طبيعة الإصابات التي تعرض لها نتيجة هذا الاعتداء، حيث تضمنت الإصابات وفقًا للتقرير كدمات واضحة في الرأس والرقبة واليدين. ورغم أن منصور قام بعمل محضر في مركز شرطة الحميدية بإمارة عجمان بشأن الواقعة، لم تقم السلطات باتخاذ مزيد من الإجراءات القانونية أو إبلاغه بالتحقيق في الأمر حتى تاريخه.

الجدير بالذكر أن هذا هو الاعتداء البدني الثاني على منصور داخل مبنى الجامعة في نفس الشهر . ففي 11 سبتمبر، تعرض منصور لاعتداء من جانب شخص مجهول الهوية ، بصق على وجهه ودفعه على الأرض. ورغم محاولات منصور الإمساك به، إلا أنه هرب في سيارة –بدون لوحة أرقام– كانت بانتظاره. ووفقًا لمنصور، كان الاعتداءان قريبا الشبه، إذ أن "كلتا السيارتين انتظرتا الجاني في الموقع نفسه داخل الجامعة، "وكلا المعتديين لم يتفوها أثناء الضرب ببنت شفة وكأنهما مدركين ضرورة ألا يتحدثون بأي كلمة".

---

[6] انظر: ثغرة مايكروسوفت أتاحت التجسس على الناشط " المضروب" أحمد منصور، . bloomberg ، 10 أكتوبر 2012، http://www.bloomberg.com/news/2012-10-10/spyware-leaves-trail-to-beaten-activist-through-microsoft-flaw.html ، وأنظر أيضا: الاختراق واستهداف المعارضة، Citizenlab، 10 أكتوبر 2012: https://citizenlab.org/2012/10/backdoors-are-forever-hacking-team-and-the-targeting-of-dissent/ (المحتوى متاح باللغة الانجليزية فقط)

- **حملات تشويه وتهديدات لمنصور وجماعات حقوقية إثر المشاركة في الجلسة الـ21 لمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة:**

كانت حملة قوية لتشويه سمعة منصور عبر موقع التواصل الاجتماعي تويتر(Twitter) قد انطلقت بالتوازي مع الاعتداء البدني الذي تعرض له مباشرةً بعد مشاركته المسجلة في الندوة المنظمة على هامش فعاليات الجلسة الـ 21 لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والذي تناول تردي الوضع الحقوقي في منطقة الخليج. الندوة التي كانت تحمل اسم "استمرار الحرب علي حقوق الإنسان: *الحملة الجارية في الإمارات وعمان والسعودية* "، نظمها مركز القاهرة بالتعاون مع مركز البحرين لحقوق الإنسان ومركز الخليج لحقوق الإنسان و منظمة هيومان رايتس ووتش ومؤسسة الكرامة ، يوم الاثنين 17 سبتمبر 2012.[7] ولأنه لم يكن بوسع منصور السفر لحضور اللقاء، ألقى بيانًا قصيرًا من خلال مقطع فيديو مسجل.

صورة لأحمد منصور تعرض مقطع الفيديو المسجل له خلال اللقاء في جنيف

ومن بين الادعاءات التي روجها عدد من الأفراد والصحف المعروفة بعلاقاتها القوية بالحكومة ، ادعاء بوجود اتصالات بين منظمي اللقاء وإيران ، بالإضافة إلى نشر ادعاءات حول أن اللقاء تم إعداده بغرض تشويه صورة الإمارات والبلدان الخليجية الأخرى في إطار مخطط أوسع لإسقاط الأ نظمة الحاكمة في الخليج وإثارة الفوضى وعدم الاستقرار ، هذا بالإضافة إلى الادعاء بأن مقطع الفيديو الذي تحدث فيه منصور أثناء اللقاء حمل رسالة تشويه للإمارات، بل تم اتهام منصور زورًا بأنه قال أن ضباط الشرطة قاموا باغتصابه جنسيًا لحظة اعتقاله.

تبعث طبيعة تلك الاتهامات قدرًا كبيرًا من القلق، لاسيما بقراءتها في ضوء القوانين المتبعة في دولة الإمارات ، والتي تُجرِّم الاتهامات الزور و "إهانة" الحكام.[8] وفي ضوء الوضع السياسي الدقيق الذي تمر به البلاد، تُشكِّل تلك الاتهامات شكلاً من أشكال التحريض على الكراهية والعنف ضد منصور، مما يطرح احتمالية أن تكون هذه الاتهامات سببًا في الاعتداء البدني الذي تعرض له منصور في 17 سبتمبر.

وتصدر حساب تويتر ذاته والموقع الإلكتروني، اللذان يقودان حملة مستمرة ضد النشطاء المعتقلون في الإمارات حاليًا واللذان كانا في طليعة الجهات التي تنشر معلومات تشهيرية عن منصور والن شطاء الأربعة المتهمين في قضية "النشطاء الإماراتين

[7] الحرب مستمرة على حقوق الإنسان: الهجوم على مدافعي الخليج والانتقام منهم"، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 18 سبتمبر 2012: http://www.cihrs.org/?p=4062

[8] على سبيل المثال أنظر المادة رقم 176 من قانون العقوبات الاتحادي (رقم: 3 /198) والتي تنص على الآتي: "يعاقب بالحبس من أهان بإحدى طرق العلانية رئيس الدولة أو علمها أو شعارها الوطني". (للاطلاع على نص القانون) أنظر: http://www.gcc-legal.org/mojportalpublic/BrowseLawOption.aspx?LawID=2767&country=2

الخمسةUAE5" في 2011، قبل الاعتقال وبعده، المشهد فيما يتعلق بالتشهير بمنصور ومنظمات حقوق الإنسان الإقليمية والدولية المستقلة والتي نظمت اللقاء المشار إليه فيما سبق بشأن منطقة الخليج.[9]

شمل بعض مما نشر على الانترنت ما يلي:
"يتواجد أحمد منصور في الوقت الحالي في جنيف لحضور مؤتمر مول تهـ إيران، ويقدم ورقة تُه ين الإمارات ، ووقف نائب برلماني بحريني ودافع عن الإمارات"، "يعبر المواطنون عن عدم رضائهم عن الإهانة الموجهة من جانب أحمد منصور للبلاد ويطلبون من السلطات محاكمته مع العلم أن هذا الشخص قد تمت إدانته وصدر عفو عنه من الرئيس" وقال معلق أخر "لا يستحق أحمد منصور إسقاط جنسيته، بل يستحق الشنق على عمود إنارة في الشارع."

وقد تم استخدام روابط موقع التواصل الاجتماعي تويتر (Hash tags) للمطالبة بلاعتقال أحمد منصور ومحاكمته وحظر عمل منظمات حقوق الإنسان الدولية التي تتعاون معه في إطار حملة التشويه.

كما أصدر مركز أبحاث تابع للحكومة الإماراتية بيانًا باسم *"فشل أحمد منصور في تسويق حملة حقوقية تستهدف الإمارات في جنيف"* ، جاء في البيان :"تحاول مجموعات إماراتية خائنة لوطنها معظمها له صلات بمنظمات خارجية ، إطلاق الإشاعات السلبية التي تستهدف الإمارات وتصوير الوضع الداخلي الإماراتي بشكل سيء، وكل ذلك ضمن حملات منظمة تستهدف الوحدة الوطنية وتهدف إلى زعزعة الأمن في دولة الإمارات"، *ويضيف البيان:* "وكان قد تم إلقاء القبض على أشخاص مرتبطين بجهات خارجية بتهمة التخطيط لخلخلة الأمن الوطني والولاء لجماعات تعمل خارج الإمارات ضمن أجندات غريبة عن المجتمع الإماراتي ."[10]

كان المركز نفسه قد عقد لقاءً في الأول من أكتوبر 2012 حول "الإسلام السياسي والربيع العربي"، استضاف اللقاء أكثر من 1000 مشارك، بمشاركة وزير التعليم العالي بالإمارات، حيث تمت الإشارة إلى منظمات حقوق الإنسان والمنظمات الحقوقية الدولية غير الحكومية في سياق اتهامها بالعمل على نشر معلومات كاذبة بشأن وضع الحقوق في البلاد .[11]

تصاعدت حدة حملة التشهير ضد أحمد منصور بدءً من 26 سبتمبر 2012، إذ نظمت جماعة تسمى "محامون ولاء ووفاء"[12] والمعروفة بارتباطاتها بأمن الدولة في البلاد مؤتمرا باسم "دور المنظمات الدولية في الربيع العربي"[13] للرد على مشاركة منصور في اللقاء المشار إليه في جنيف، كما هو موضح في الصورة أدناه.

---

[9] " خفايا مؤتمر جنيف"،إماراتي وافتخر، 23 سبتمبر 2012:
http://www.emarati001.com/?p=54042

[10] " فشل أحمد منصور في تسويق حملة حقوقية تستهدف الإمارات" مركز المزماة للدراسات والبحوث، 18 سبتمبر 2012:
http://almezmaah.com/articles/178/view.aspx

[11] "للمرة الأولى، ندوة مركز المزماة تبحث وضع الإخوان المسلمين في الإمارات" مركز المزماة للدراسات والبحوث، 2 أكتوبر 2012:
http://almezmaah.com/articles/243/view.aspx

[12] وفقا لصفحة المنظمة على موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك، تهدف المنظمة إلى إظهار الولاء والوفاء إلى الشيوخ الحاكمة في الإمارات واستنكار أي محاولة للخروج على الحاكم: http://on.fb.me/ULPZ4h

[13] رابط للدعوة للقاء على موقع التواصل الاجتماعي تويتر:
https://twitter.com/dbelhoul/status/250583895333040128/photo/1/large

دعوة لقاء "المنظمات الدولية والربيع العربي"

وكان صحفيًا بقناة العربية الإخبارية أحد المتحدثين الرئيسيين في اللقاء ، والذي يُعد مسئولاً بالاشتراك مع صحفي أخر عن التعرض للمدافعين عن حقوق الإنسان من منطقة الخليج وترهيبهم خلال أحداث الجلسة الـ21 لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.[14]

الصحفيان المعتمدان رسميا من حكومة البحرين لحضور جلسة الأمم المتحدة في جنيف قدما عدة مزاعم خاطئة بشأن الندور المشار إليها والمنعقدة على هامش الجلسة. من بين هذه المزاعم أن إيران قامت بتمويل اللقاء، وأن شخص غريب– مقرب من الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد– قام بتقديم "منصور" في الندوة. ادعى الصحفيان أن حضور الندوة لم يتجاوز 12 فرد بما في ذلك منظمي الندوة ومندوبي الصحافة الإيرانية، وانه تم منع طاقم قناة العربية من تغطية ال ندوة بما يؤكد أن هناك "مؤامرة" محددة تُحاك مع المنافذ الإخبارية الغربية، على حد وصف الصحفيين.

وقال صحفي أخر معروف بعلاقاته بحكومة الإمارات ، كان قد حضر اللقاء في جنيف وشارك فيما بعد كمتحدث في اللقاء الذي عقد في دبي – الإمارات تحت عنوان "دور المنظمات الدولية والربيع العربي "، على حسابه الشخصي على موقع التواصل الاجتماعي:

نشرت العشرات من الصحف الموالية للحكومة مقالات تغطي اللقاء الذي استضافته دبي في 26 سبتمبر 2012، مُبرزةً مشاركة منصور في لقاء جنيف. كما وجهت هذه الصحف إهانات وعبارات تشهيرية ضد منظمي لقاء جنيف، واصفةً إياهم بأنهم عملاء إيران، كما اتهمتهم بتلقي أموال أجنبية بغرض إحداث اضطراب في السلم العام في بلدان عربية بعينها وتدريب الشباب على

[14] تتوافر مزيد من المعلومات التي تتعلق بالهجمات الانتقامية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان في البحرين بالجزء الخاص بالبحرين من هذا التقرير.

الإطاحة بحكوماتها.[15] تلك الاتهامات من الممكن في حالة تطبيقها على منصور أن تتسبب في الشروع في اتخاذ إجراءات قانونية مشددة ضده، كما أنها تحرض على العنف ضده.

صورة من الحساب الرسمي لأمجد طه على موقع (Twitter):
https://twitter.com/amjadt25/status/250861100441149440
الحضور في اللقاء، ويظهر أحد الصحفيين الذين قد شاركوا في الاعتداء على المشاركين في ندوة جنيف بين الحضور

الصورة من: http://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2012-09-27-1.1735436
الحضور في اللقاء المنعقد تحت اسم المنظمات الدولية والربيع العربي وتظهر في الخلفية صورة من لقاء جنيف

• حملة تشويه لمنظمات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية:

قامت صحيفة حكومية أخرى تسمى *"الإمارات اليوم"* بتغطية لقاء جنيف تحت عنوان "أكاديمية التضليل".[16] وأشار المقال أن هناك منظمات غير حكومية تعمل على تعليم الشباب *""فنون التغيير و علوم ه" تحت شعار عدم العنف، وبالتالي تقدم هذه المؤسسات خطوات لكيفية تقسيم المجتمعات بناءً على المستويات الطائفية والعرقية والدينية متخذةً "الربيع العربي" كمظلة لتلك الأعمال غير القانونية*.[17] كما تتطرق المقال في حملته التشهيرية إلى التمويل الذي تتلقاه المنظمات غير الحكومية الدولية والإقليمية التي تعمل في منطقة الخليج العربي ، ذاكرًا أن 90% من تلك الأموال تأتي من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وإيران و"الدولة العربية الأخرى"، أي قطر.

كذلك تناول اللقاء عددًا كبيرًا من مقالات الرأي التي تنشرها معظم الصحف في الإمارات فضلاً عن بعض الصحف "الصديقة" في دول أخرى في منطقة الخليج، والتي اتهمت المنظمات غير الحكومية الحقوقية بنشر *"الإرهاب"*[18] ونعتها *"بالعصابة" التي تستهدف نشر الأكاذيب المضرة*،[19] ووصفها بأنها تخدم أجندات أجنبية بغرض إحداث اضطراب في الأوضاع المستقرة في تلك البلدان في الخليج العربي. كما طالت الاتهامات مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ومنظمات إقليمية ودولية أخرى، مدعيةً وجود علاقات بينهم وبين إيران وقطر وجماعة الإخوان المسلمين.

شمل التشويه الذي تعرض له مركز القاهرة أيضًا الادعاء بأن ثمة علاقات تربط بين المركز وجماعة الإخوان المسلمين الذين كانوا "عملاء" للمركز يرسلوا إليهم معلومات وتقارير بشأن الإمارات . كما تم نشر حسابات البريد الإلكتروني ومعلومات خاصة باثنين من موظفي مركز القاهرة ، بالإضافة إلى نشر بعض المواد الصحفية التي تتناول قضية التمويل الأجنبي الذي تتلقاه

---

[15] "ندوة لـ "المحامون ولاء ووفاء" تطرح علامات استفهام حول دور المنظمات الدولية في الخليج صحيفة الخليج 27 سبتمبر 2012:
http://www.alkhaleej.ae/portal/939ac596-8f8d-46ca-872e-ddb6cfeb511a.aspx

[16] "ندوة «دور المنظمات الدولية في الربيع العربي» تطالب بتجريم الأفعال المُسيئة للإمارات – توحيد الجهود لمواجهة محاولات المساس بأمن البلاد" البيان، 27 سبتمبر 2012: http://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2012-09-27-1.1735436

[17] "خبراء: منظمات مشبوهة تدرّب إماراتيين وخليجيين على «التغيير الناعم»" الإمارات اليوم، 27 سبتمبر 2012:
http://www.emaratalyoum.com/local-section/other/2012-09-27-1.514941

[18] سعيد حمدان،"الإمارات... و"إرهاب" المنظمات الإنسانية" 30 أغسطس 2012: http://www.emarati001.com/?p=50214

[19] شفيقة الشمري، "فن تسويق الأكاذيب الإماراتي أحمد منصور نموذجًا"، صحيفة البلاد، 30 سبتمبر 2012،
http://www.albiladpress.com/column14208-11442.html

منظمات المجتمع المدني في مصر ، للادعاء بأن المنظمة غير الحكومية تتلقى أموالاً بغرض إحداث إضرابات والتحريض على الفوضى في منطقة الخليج.[20]

خفايا مؤتمر جنيف ، إماراتي وافتخر، 23 سبتمبر 2012، http://www.emarati001.com/?p=54042

كان قد تم نشر معلومات تشويهية مشابهة عن منظمة فرونت لاين ديفندرز الدولية، التي جرى اتهامها بدعم الإطاحة بالملكية الحاكمة في دولة البحرين ومساعدة "عملاء" إيران. وتم توجيه هجمات خاصة ضد خالد إبراهيم، مدير مركز الخليج لحقوق الإنسان وموظف سابق بمنظمة فرونت لاين ديفيندرز ، والذي تم استخدام معلومات شخصية عنه للادعاء بكونه متحيزًا ضد الإمارات.

من المثير للقلق أيضًا أن المطالب التي تقرها عدد من وسائل الإعلام الموالية للحكومة تتمحور في اتخاذ المزيد من التدابير القانونية واللوجيستية القمعية للحد من أعمال المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات حقوق الإنسان العاملة في الإمارات على المستوى المحلي، وكذلك تعديل القانون الجنائي والتأكد من إصلاح "الثغرات" الحالية التي تستغلها بعض المنظمات الدولية شملت المطالب أيضًا إنشاء وحدة لدى الأمن الوطني للتعامل مع المؤسسات والمنظمات التي "تعمل ضد الدولة" تحت غطاء "الإسلام والتدين في بعض الأحيان وحقوق الإنسان في الأحيان الأخرى" وذلك على حد وصف الصحيفة.[21]

بالإضافة إلى ذلك، في نوفمبر 2012، ظهر فيديو "مفبرك" [22] من إعداد أشخاص ذوي صلة وثيقة بالحكومة الإماراتية ومن ضمنهم مصور الفيديو، وهو صحفي من الصحفيين الذين كانوا قد تعرضوا للنشطاء خلال ندوة جنيف، واحد المشاركين بكثب في حملات التشهير والتشويه ضد أحمد منصور والمنظمات الدولية والإقليمية التي تدعم تعزيز واحترام حقوق الإنسان. الفيديو يغطي مظاهرة في جنيف حول الانتهاكات الحقوقية في الإمارات، والتي زعم معدي الفيديو –كذبًا– أنها كانت من تنظيم أحمد منصور ومركز القاهرة، وقد تم عرض هذا الفيديو على قناة "نور دبي" وهي قناة تليفزيونية حكومية، فضلاً عن عرضه على قناة سكوب الكويتية. تستهدف كل هذه الأحداث خلق مناخ من الخوف يحد من تعاون المدافعين المحدودين عن حقوق الإنسان في الإمارات مع آليات الأمم المتحدة، وتوفير ذريعة لرقابة أكبر من جانب الدولة على منظمات المجتمع المدني التي تعمل في البلاد في الوقت الحالي.

---

[20] المصدر السابق.

[21] "حقوقيون وسياسيون يطالبون بالالتفاف حول القيادة السياسية وتعزيز قيم الانتماء للوطن"، *الاتحاد*، 27 سبتمبر 2012:
http://www.alittihad.ae/details.php?id=93353&y=2012&article=full

[22] أنظر الفيديو على الرابط التالي:
http://www.youtube.com/watch?v=dF0L8nf3Vwg

2. مملكة البحرين

حملة مشابهة لتشويه السمعة استهدفت أعضاء وفد المجتمع المدني البحريني المشارك في الجلسة الـ 21 لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. في الحقيقة، يمكن اعتبار أن مجال وتكرار الهجوم والترهيب ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين الحقوقيين في البحرين لمشاركتهم في دورة سبتمبر 2012 التي عقدت في جنيف هما الأكثر خطورة حتى الآن.

منذ اندلاع التظاهرات المطالبة بالديمقراطية في البحرين في فبراير 2011، يشهد وضع حقوق الإنسان في البحرين تدهورًا خطيرًا. فبالرغم من إنشاء اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق في يونيو 2011 والتي قدمت نتائج أعمالها وتوصياتها إلى الملك في نوفمبر من العام نفسه ، إلا أن حكومة البحرين فضلت الاستمرار في استخدام التدابير القمعية ضد المتظاهرين والمدافعين عن حقوق الإنسان ودعاة الديمقراطية. كان تطور أخر خطير قد حدث في هذا الشأن يتمثل في قرار الحكومة بحظر جميع المسيرات والتجمعات، والذي صدر في أكتوبر 2012.

فرغم التوصيات الواضحة المنشورة في تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق ، والتي تطالب السلطات البحرينية بالإفراج الفوري عن السجناء السياسيين، والذين من ضمنهم نشطاء حقوقيين بارزين، إلا أن تلك التوصيات لم تلق أية استجابة. فمازال المدافعون عن حقوق الإنسان في البحرين مستمرون في ممارسة أعمالهم في ظل ظروف بالغة التقييد ، بينما السلطات البحرينية تمضي قُدمًا في إتباع سياسة الاستهداف الممنهج للمدافعين عن حقوق الإنسان ، بما يشمل صدور أحكام بالسجن ضدهم، فضلاً عن استمرار القيود والانتهاكات التي تشمل الاعتقالات لفترات قصيرة ، الاعتداءات الهدنية، التهديدات بالقتل، هجمات بالغاز المسيل للدموع على منازلهم التي تم توثيقها سابقًا، بالإضافة إلى حملات لتشويه سمعتهم وقرارات بمنعهم من السفر ، ناهيك عن صور أخرى من القيود تمثلت في منع المدافعين الدوليين عن حقوق الإنسان من الدخول إلى البحرين، وما يفرضه قانون الجمعيات البحريني رقم 21 لسنة 1989 من قيود صارمة على أعمال منظمات حقوق الإنسان المستقلة وتسجيلها.

وكما هو الحال في الإمارات، ركزت وسائل الإعلام وكذا الإعلاميين الموالين للحكومة على تشويه أعضاء وفد المجتمع المدني البحريني، من خلال الادعاء بوجود علاقات قوية بين أعضاء الوفد وبين إيران ووصف الأعضاء بالخونة. وقد نشرت العشرات من وسائل الإعلام التابعة للحكومة معلومات كاذبة وتهديدات للحقوقيين، بالإضافة إلى توجيه اتهامات رسمية وأحكام محتملة بالسجن، جراء مشاركتهم في دورة مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ناهيك عن وقوع صور أخرى من الأعمال الانتقامية منها التهديدات الصريحة بالقتل لأحد المدافعين عن حقوق الإنسان ، فضلاً عن ملاحقات قانونية ضد بعض المشاركين في جلسة جنيف.

- **تهديدات بالقتل للمدافع الحقوقي محمد المسقطي:**

في الفترة من 10 إلى 18 سبتمبر 2012، تلقى محمد المسقطي وهو واحد من أبرز المدافعين الحقوقيين في البحرين، ورئيس جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان ،[23] العشرات من الاتصالات الهاتفية من مجهولين تهدد حياته وسلامة أسرته في البحرين، بعدما كتب على حسابه الشخصي على موقع "تويتر" مخبرًا متابعيه أنه يشارك في الجلسة الـ 21 لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنيف ، ومقدمًا رقم هاتفه في جنيف لتلقي الاتصالات من الضحايا داخل البحرين. هدد المتصلون المسقطي بإيذائه بمجرد عودته للبحرين بعد مشاركته في دورة المجلس. يقول المسقطي "*تلقيت اتصالات من مجهولين تهددني*

[23] جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان هي منظمة غير حكومية وغير هادفة للربح تم تأسيسها في مارس 2005 بهدف تشجيع الشباب ودعمه للتعلم عن حقوق الإنسان ودفعه للمشاركة بفاعلية في حماية قضايا حقوق الإنسان والعمل لترويج فكرة حقوق الإنسان بين الشباب وفقا للمعايير الدولية. ورفضت وزارة التنمية الاجتماعية تسجيل الجمعية واستمرت الجمعية في العمل دون اعتراف رسمي. http://byshr.org/

بالقتل بسبب مشاركتي في جنيف. كما تلقيت تهديدات بالاعتداء بمجرد وصولي البحرين. وسبني المتصلون واسمعوني أصواتًا مزعجة لفترات طويلة من الوقت بدءً من الساعة الواحدة صباحًا".

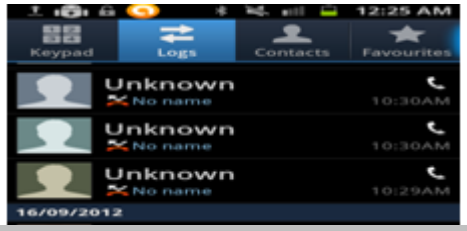

صورة من سجل المكالمات في الهاتف المحمول الخاص بالمسقطي

بالإضافة إلى ذلك، تلقى المسقطي عددًا من رسائل الهجاء عبر موقع "توتير" بما يشكل استمرارًا لحملة القذف والسب الموجهة ضده بقيادة أشخاص مجهولة وصفحات موالية للحكومة ، وذلك على مدى أسابيع عقب نشره أسماء الضباط المتهمين– على حد زعمه– بإساءة معاملة السجناء وتعذيبهم.

في 13 سبتمبر 2012، قدم المسقطي مداخلة شفهية خلال الجلسة الـ21 لمجلس حقوق الإنسان ، تعليقا على تقرير للأمين العام للأمم المتحدة يتناول فيه التعاون مع الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها في مجال حقوق الإنسان والذي تم تقديمه خلال حلقة نقاش بشأن موضوع الترهيب والأعمال الانتقامية ضد الأفراد والجماعات التي تتعاون مع الآليات الحقوقية التابعة للأمم المتحدة.[24]

وخلال مداخلته الشفهية في الدورة الـ21 لمجلس حقوق الإنسان، أحاط المسقطي أعضاء المجلس علمًا بالأعمال الانتقامية التي تعرض لها قائلاً: " تلقيت عشرات المكالمات التليفونية من مجهولين تهدد حياتي وسلامتي وسلامة عائلتي، ومثل هذه التهديدات تعد أمر شائع".

[24] أنظر رابط المداخلة الشفهية:
http://www.cihrs.org/wp-content/uploads/2012/09/Oral-Intervention_AR.pdf

ردًا على بيان المسقطي، أعلن وزير الخارجية البحريني أنه لن يعاقب أي فرد عقب عودته إلى البحرين للتعبير عن رأي مخالف في جنيف،[25] كما وعد وزير شؤون حقوق الإنسان بتحقيقات في أي دعاوى مضايقات .[26]إلا أنه وبعيدًا عن التصريحات، تم عرض المسقطي على النيابة العامة في البحرين في 17 أكتوبر 2012 على خلفية اتهامه بالمشاركة في تظاهرات غير قانونية. وكان قسم شرطة الحورة قد استدعى المسقطي قبل يوم من تحقيقات النيابة العامة ، حيث قضى ليلته هناك قبل أن يتم تحويله إلى مكتب وكيل النيابة. وبالرغم من أنه تم الإفراج عنه في حينها، إلا أنه يجوز للنيابة العامة تحريك قضية ضده في أي وقت وهو الأمر الذي بدا كأداة تستخدم حاليًا بشكل مستمر للترهيب النشطاء.[27] كما أن اعتقال المسقطي والتهم الموجهة له بالمشاركة في "تظاهرات غير قانونية" محاولة لترهيبه ومعاقبته على انخراطه مع مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما يشكل عملاً انتقامياً ضده للتعاون مع الأمم المتحدة.

- ## اعتقال المدافع الحقوقي "سيد يوسف المحافظة":

في 2 نوفمبر 2012، تم اعتقال سيد يوسف المحافظة، رئيس وحدة الرصد ونائب رئيس "مركز البحرين لحقوق الإنسان" ، وذلك في سياق تظاهرة خرجت في بلدة الدراز التي تقع شمال غرب العاصمة المنامة ، حيث كان المحافظة يوثق إصابة أحد المتظاهرين. وفي اليوم التالي، تم عرض "المحافظة" على النيابة العامة التي قررت احتجازه لمدة 7 أيام بتهمة "المشاركة في مظاهرات محظورة"، قبل أن يُفرج عنه ويتم اعتقاله مرة أخرى بعد وقت قصير .

إن التهم الموجهة إلى المحافظة بموجب المادة 178من قانون العقوبات هي تهم شاع استخدامها من قِبل السلطات البحرينية لاتخاذ إجراءات صارمة ضد المتظاهرين، فضلاً عن المدافعين عن حقوق الإنسان ومنعهم من القيام بعملهم. وقد أفاد زملاءه انه تم استجواب المحافظة حول مشاركته في الجلسة الـ21 لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، حيث شارك كمتحدث في ندوة على هامش الجلسة، وألقى بيانًا أمام المجلس.

في الشهور اللاحقة، تم اعتقال المحافظة ومَثُل للاستجواب عدة مرات، من ضمنها مرة قد مكث فيها المحافظة في السجن لأكثر من شهر على خلفية اتهامه بنشر أخبار كاذبة على موقع التواصل الاجتماعي تويتر، وهي التهمة التي أقرت المحكمة برأته منها في 11 مارس 2013.

- ## حملة تشويه المجتمع المدني البحريني للمشاركة في الجلسة الـ21 لمجلس الأمم المتحدة:

في 17 سبتمبر 2012، وقبل حوالي 20 دقيقة من بدء ندوة بعنوان *"استمرار الحرب على حقوق الإنسان: الحملة الجارية في الإمارات وعمان والسعودية"* ، والتي نظمها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، بالتعاون مع مركز البحرين لحقوق الإنسان، ومركز الخليج لحقوق الإنسان، ومنظمة هيومان رايتس ووتش، ومنظمة الكرامة، قام عدد من الصحفيين والأعضاء المعتمدين لدى وفد حكومة البحرين بالتعرض إلى ومضايقة المتحدثين في اللقاء والذين كان من بينهم مريم الخواجة، القائم بأعمال رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان ومدير مركز الخليج لحقوق الإنسان، [28] التي كانت تترأس اللقاء، وخالد إبراهيم، مدير مركز الخليج لحقوق الإنسان،[29] الذي كان يغطي وضع المدافعين عن الحقوق والناشطين في سلطنة عمان.

---

25 وفقًا لتصريحات أدلى بها لقناة العربية في 22 سبتمبر 2012: http://www.alarabiya.net/programs/2012/09/22/239575.html

26 "الأمم المتحدة تنتقد 16 حكومة لهجماتها الانتقامية ضد المنتقدين" اسوشياتد برس، 13 سبتمبر 2012: (المحتوى متوفر فقط باللغة الانجليزية) http://news.yahoo.com/un-faults-16-govts-reprisals-against-critics-165433729.html

27 "البحرين تحاكم ناشط لحقوق الإنسان لعمله مع الأمم المتحدة" مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان والخدمة الدولية لحقوق الإنسان: http://www.cihrs.org/?p=4552

28 مركز البحرين لحقوق الإنسان هو منظمة أهلية لا تهدف إلى الربح ومسجلة لدى وزارة العمل والشئون الاجتماعية البحرينية منذ يوليو 2002. ورغم صدور قرار من جانب السلطات في نوفمبر 2004 بإغلاقه، إلا أن المركز مازال يعمل بعد حصوله على دعم كبير من الخارج والداخل لنضاله من أجل تعزيز حقوق الإنسان في البحرين. ويهدف المركز إلى تشجيع ودعم الأفراد والجماعات لتكون سباقة في حماية حقوقهم وحقوق الآخرين، والنضال لتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان وفقًا للمعايير الدولية. http://www.bahrainrights.org/

29 مركز الخليج لحقوق الإنسان هو مركز حقوقي مستقل تم إنشائه مؤخرًا وتسجيله في أيرلندا يعمل على تعزيز الدعم للمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين المستقلين في البحرين، العراق، الكويت، عمان، قطر، السعودية، الإمارات العربية المتحدة، واليمن http://www.gc4hr.org/

خلال اللقاء، قام شخصان، قالا أنهما صحفيان، بمضايقة المدافعين الحقوقيين وتخويفهم وتشويه سمعتهم وعرقلة قيامهم بأعمالهم. ورغم أنهما ادعيا أنهما تابعان لقناة العربية الإخبارية، اكتشف العاملون بمركز القاهرة أنهما كانا يحملان أيضًا شارات الاعتماد التابعة لبعثة الحكومة البحرينية.

عن تلك الواقعة قالت مريم الخواجة "" *كان أحدهما يحمل كاميرا وبدأ يتعقبني ويقي على مقربة مني والتقط صورً ا على مسافة قريبة جدًا من وجهي مع قيامه بالاعتداء اللفظي علي وتوجيهه اتهامات مختلفة لي فيما يتعلق بعدم احترامي لحرية التعبير وعدم الاستقلالية، وقد كرر الأفعال نفسها مع زميلي خالد إبراهيم الذي يعمل لدى مركز الخليج لحقوق الإنسان."*

ولما طُلب من كلاهما إزالة الكاميرا التابعة لهم من الحجرة المزمع قيام الندوة بها نتيجة لسلوكهم، بدأ أحدهم في توجيه الاتهامات إلى مريم الخواجة، متهمًا إياها بأنها "مثل صدام حسين". استمر الصحفيان في مضايقة المشاركين ومحاولة تخويفهم بالصراخ العالي، واتهام القائمين على اللقاء بمصادرة حرية الصحافة، ومنع التصوير والادعاء بأن لديهم ما يرغبون في إخفائه ويخافون الكشف عنه.

بعد يوم واحد من تلك الواقعة، وتحديدًا في 18 سبتمبر، أثناء لقاء بعنوان *"الشاهد: البحرين وعملية الاستعراض الدوري الشامل"*[30]، نظمه مركز القاهرة بالتعاون مع الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، منظمة سيفيكس، منظمة هيومان رايتس و وتش، ومركز الخيَام لتأهيل ضحايا التعذيب، والمنظمة البحرينية للتأهيل ومناهضة العنف، قام الشخص ان نفسهما بمقاطعة اللقاء، واتهام المشاركين بأنهم ممولون من إيران وأنهم إرهابيون ، فضلاً عن اتهام أحدهم للمعارضة في البحرين باغتصاب الأطفال. بعد أن أتم الم تحدثون كلمتهم وتم فتح المجال للأسئلة والتعليقات، بدأ أحد هذين الصحفيين مرة أخرى في مضايقة الم تحدثين والمشاركين وتخويفهم وتشويه سمعتهم؛ حيث اتهم الخواجة زورً ا بكسر الكاميرا الخاصة به في اليوم السابق للقاء، والاعتداء بدنيًا عليه وعلى زميله. كما ادعى صلة بين أحد الحضور والرئيس الإيراني، مستعرضًا صورة مدعيًا أنها تجمع بينهما، وصاح متهمًا إياه "بأداة للقتل"، الأمر الذي تطلب الاستعانة برجال الأمن التابعيين للأمم المتحدة لإخراجه من القاعة وتم تحرير محضر شرطة بالواقعة والأفعال والمضايقات التي انتهجها ذلك الشخص.[31] إلا أنه وبعد انتهاء اللقاء، نشرت العديد من الصحف المعروف بلنتمائها للحكومة البحرينية أخبارًا كاذبة عن اللقاء، وتعمدت التشهير بالمتحدثين والمنظمات التي استضافت للقاء.

الصورة من فيديو على قناة أمجد طه على موقع (Youtube):http://www.youtube.com/watch?v=XhFultdmC0s

[30] "الشاهد: البحرين وعملية الاستعراض الدوري الشامل"، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 19 سبتمبر 2012، http://www.cihrs.org/?p=4085

[31] فيديو يُظهر قيام رجال الأمن في مبنى بالأمم المتحدة بطرد الشخص المذكور من اللقاء الجانبي الذي عقد عن البحرين في جنيف: http://www.youtube.com/watch?v=XhFultdmC0s

الصحف المحلية المعروفة بانتمائها للحكومة البحرينية قامت بتغطية اللقاءين، استنادًا إلى معلومات يبدو أنها حصلت عليها من الصحفيين السابق ذكرهم . التغطية تناولت معلومات مختلفة تتضمن اتهامات جزافية للمنظمات والمتحدثين المشاركين في اللقاء، وإدعاءات بأنهم منعوا فريق العمل لدى قناة العربية الإخبارية من تغطية اللقاء .[32] كذا نعتت التغطية خالد إبراهيم، ومريم الخواجة والعاملين بمركز القاهرة "بعملاء لإيران" و"التابعين لجماعات متطرفة مرتبطة بإيران "، وبالنظر إلى الوضع الراهن في البحرين، فإن هذه الهجمات الإعلامية تشكل تحريضًا على الكراهية والعنف .[33] يُذكر أن الصحفيان المشار لهما، كانا ضمن متحدثي اللقاء السالف ذكره، والذي عُقد في دبي تحت عنوان "دور المنظمات الدولية في الربيع العربي".

محمد العرب، أحد الصحفيين المشاركين في مضايقة الحقوقيين في جنيف، في تغريدة له على حسابه على تويتر:
"منع الصحفيين من دخول قاعة للأمم المتحدة يناقش فيها معارضون من البحرين والإمارات والسعودية أوضاع حقوق الإنسان"

محمد العرب في تغريدة له على حسابه على موقع التواصل الاجتماعي تويتر:
"عدد حضور مؤتمر حقوق الإنسان في الخليج العربي الذي تقيمه المعارضة الإماراتية والبحرينية في جنيف ستة أشخاص فقطمنهم أربعة من المعارضين، ومنعوا الصحافة. عجيب."

كانت تغطية أخرى قد وصفت المتحدثين في اللقاء بأنهم "معارضة راديكالية" و"أعضاء المعارضة من دول مجلس التعاون الخليجي" كما اتهمت بعض وسائل الإعلام منظمي اللقاء بأنهم منعوا 9 صحفيين من منطقة الخليج من تغطية اللقاء ، وذلك على حساب أربع قنوات تليفزيونية وهي: القناتان الإيرانيتان "بريس تي في والعالم" وقناة "المنار" التابعة لحزب الله، وقناة الحكومة السورية.[34] وهناك تغطية صحفية أخرى ادعت إلغاء اللقاء عن البحرين بأكمله بسبب انعدام الحضور، مشيرةً إلى أن

[32] "حضرتها وسائل الإعلام الإيرانية فقط" تنديد دولي بطرد مراسل "العربية" من ندوة في جنيف"، صحيفة البلاد، الصادرة في 18 سبتمبر 2012:
http://www.albiladpress.com/article162979-1.html

[33] "البحرين تنتصر في جنيف والمعارضة الراديكالية تُصاب بخيبة أمل كبرى"، صحيفة الأيام، الصادرة في 21 سبتمبر 2012:
http://alayam.com/newsdetails.aspx?id=97459

[34] "فنادق وسيارات فارهة تجمع المعارضة بجنيف وملفا "الخواجة" و"مشيمع" يشقها"، جريدة الوطن، الصادرة في 18 سبتمبر 2012:

تسعة أشخاص فقط حضروا اللقاء بما فيهم المتحدثين ومنظمي اللقاء. كذلك اتهمت وسائل الإعلام الحكومية مركز القاهرة بتوفير مظلة لم ن أطلقوا عليهم " المعارضة السياسية في البحرين " لعقد لقاءات في جنيف تحت ذريعة الدفاع عن حقوق الإنسان. كما اتهمت المركز زورًا بانتهاك حرية الإعلام من خلال منح التغطية الحصرية لوسائل الإعلام الإيرانية.[35]

- **حملة تشويه المجتمع المدني البحريني، ومنظمات حقوق الإنسان العاملة على البحرين:**

بالإضافة إلى ذلك، أفادت الأخبار المحلية بأنه تم الحجز للوفد في فنادق خمس نجوم واستئجار بين 14 إلى22 سيارة فاخرة لخدمة تحركات الوفد البحريني في جنيف، بالإضافة إلى اتهامهم المباشر للمدافعين عن حقوق الإنسان بأنهم يعملون مع وفد الحكومة الإيرانية بالأمم المتحدة لشراء العطور والساعات الثمينة لتقديمها كرشاوى للمشاركين وممثلي وسائل الإعلام في الجلسة. وقد ذكرت صحيفة أخبار الخليج اليومية الصادرة باللغة الانجليزية ، التي ادعت أن لقاء المجتمع المدني الجانبي قد أُلغي: *"إن إلغاء المؤتمر جاء بمثابة ضربة لمنظميه بعد المبالغ الكبيرة التي أُنفقت على الوفود التي أقامت في الفنادق ذات الخمس نجوم والمبالغ الكبيرة التي دفعها لهم الإيراني عبد الحميد دشتي الذي استأجر أيضً ا 22 سيارة فارهة لتقلهم أثناء تنقلاتهم"*.[36]

علاوةً على ذلك، في 23 سبتمبر 2012 نشرت صحيفة الوطن، المعروفة بتبعيتها للنظام الحاكم في البحرين، وفي خبر بالصفحة الأولى تحت عنوان *"قائمة المشاركين في تشويه سمعة البحرين بجنيف"* ، أسماء وصور جميع النشطاء الذين شاركوا في الجلسة الـ21 لمجلس حقوق الإنسان محاطة بدائرة حمراء، وهي علامة شائعة الاستخدام في البحرين للإشارة إلى الاعتقال. وقد دعا المقال إلى اعتقال هؤلاء الناشط ين لدى وصولهم إلى البحرين حيث اعتبرهم الخبر مشوهين لسمعة البلاد في الخارج.[37]

بعضهم موظف في «التربية» و«الصحة» و«معهد التدريب»

الوطن تكشف قائمة المشاركين في تشويه سمعة البحرين بجنيف

كتب محرر الشؤون السياسية:

مقالة جريدة الوطن الصادرة يوم 23 سبتمبر 2012 وقد أحيطت أسماء وصور الأشخاص المشاركين في الجلسة الحادية والعشرين لمجلس حقوق الإنسان بدائرة حمراء.

في اليوم التالي نشرت الصحيفة نفسها معلومات عن بعض المحامين الذين دعوا لاعتقال هؤلاء الناشطين بدعو ى تشويه سمعة البلاد، وهي جريمة يُعاقب عليها القانون ، مستندين في ذلك إلى عدد من المداخلات الشفهية التي شارك في تقديمها عدد من النشطاء حول وضع حقوق الإنسان في البلاد ، بالإضافة إلى ذلك فقد نشرت الصحيفة أسماء نحو 15 منظمة حقوقية محلية، بالإضافة إلى منظمة فرونت لاين ديفندرز، زعمت الصحيفة تلقيهم تمويلاً أجنبيًا بغرض التشهير بسمعة البلاد في الخارج.

وعلى غرار الحال في دولة الإمارات العربية ، قامت العشرات من الصحف الموالية للحكومة كالوطن، اليوم، البلاد، المنامة برس وصحيفة الخليج اليومية الصادرة باللغة الانجليزية بنشر المزيد من المقالات التي تتناول وفد المجتمع المدني البحريني المشارك في جنيف بالإساءة والتهديد، متهمةً أعضاء الوفد بالعلاقة مع إيران وتلقي تمويل أجنبي بغرض تشويه السلم العام.

---

http://www.alwatannews.net/NewsViewer.aspx?ID=65RCn5P2ENYngW733337CURzaoA933339933339

[35] "الخلو القاعة من الحضور: إلغاء مؤتمر المعارضة في جنيف". صحيفة أخبار الخليج، الصادرة في 18 سبتمبر 2012:
http://www.akhbar-alkhaleej.com/12597/article/50573.html

[36] "انحياز ممثلي وسائل الإعلام" صحيفة أخبار الخليج اليومية، الصادرة في 18 سبتمبر 2012: (المحتوى متوفر باللغة الانجليزية فقط)
http://www.gulf-daily-news.com/NewsDetails.aspx?storyid=337971

[37] "الوطن تكشف قائمة المشاركين في تشويه سمعة البحرين في جنيف"، جريدة الوطن، الصادرة في 23 سبتمبر 2012:
http://www.alwatannews.net/NewsViewer.aspx?ID=VOgFRiNsgA2dqIhbwptxIA933339933339

صورة كاريكاتورية نشرت في أخبار الخليج وهي صحيفة محلية تصدر في البحرين، مع الوصف أدناه قائلا "وفد المعارضة البحريني إلى جنيف." والكتابة العربية على حُلة الرجل هي "التدليل الإيراني."

- **سجل الأعمال الانتقامية للبحرين ضد النشطاء المشاركين في آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان:**

وثق تقرير الأمين العام للأمم المتحدة –المُقدَّم إلى مجلس حقوق الإنسان في جلسته الـ 21– أعمال انتقامية بشكل ممنهج والعديد من الهجمات وحملات الترهيب ضد عدد من المدافعين عن حقوق الإنسان البحرينيين والذين يعملون ضمن منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسا ن،[38] وقد استشهد التقرير بحالتين هما حالة عبد الهادي الخواجة وحالة نبيل رجب أحد مؤسسي مركز الخليج لحقوق ومركز البحرين لحقوق الإنسان، وأحد أبرز المدافعين عن حقوق الإنسان ، كمثالين شديد ي الوضوح للأعمال الانتقامية التي قامت بها حكومة البحرين ضد المدافعين الحقوقيين، والتي تشمل أعمال المضايقة والترهيب والاعتداء الجسدي جراء تعاونها مع الأمم المتحدة (الجزء 51–54).

وبالإضافة إلى ذلك ذكر تقرير الأمين العام حملات التشويه الإعلامية والتخويف التي قادتها الحكومة البحرينية ضد عدد من المدافعين الحقوقيين عقب مشاركتهم في الاستعراض الدوري الشامل –فيما يخص دولة البحرين– الذي عقد في جنيف يوم 21 مايو 2012.[39]

في 25 مايو 2012، أعربت لورا دوبوي لاسيرا، رئيس مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في ذلك الوقت، عن قلقها إزاء حملة التشهير في وسائل الإعلام التي تعرض لها المدافع ون عن حقوق الإنسان الذين شاركوا في جلسة المراجعة ، وطالبت بتوفير الحماية الكاملة لهم بمجرد عودتهم للبحرين. إلا أنه، وبعد يوم واحد من هذا التصريح ، أكد وزير الداخلية البحريني بتصريحات ضمنية أن الناشطين العائدين من جنيف ربما يتم التحقيق معهم بتهمة التشهير بسمعة البلاد . وقد أشار تقرير الأمين العام إلى المضايقات التي تعرض لها اثنين على الأقل من هؤلاء الناشطين لدى عودتهم إلى بلدهم بعد مشاركتهم في مؤتمر جنيف.

3. سلطنة عمان

في سلطنة عمان، ومع نهاية مايو 2012، بدأت حملة لاتخاذ إجراءات صارمة ضد معظم المدافعين الحقوقيين في السلطنة، لا تزال تلك الحملة مستمرة حتى يومنا هذا .[40] بدأت الحملة في 31 مايو بإلقاء القبض على ثلاثة من المدافعين عن حقوق

---

[38] تقرير الأمين العام رقم A/HRC/21/18

[39] فيما يلي نص الفقرات 18-20 من التقرير A/HRC/21/18 "وفقًا للمعلومات الواردة إلينا فقد تم اتخاذ إجراءات انتقامية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان في سياق الاستعراض الدوري الشامل للأوضاع في مملكة البحرين والذي عُقد في جنيف في 21 مايو 2012. كما أوردت عدد من الصحف البحرينية، بما في ذلك الوطن وأخبار الخليج، مقالات وُصِف فيها المدافعين عن حقوق الإنسان في جنيف الذين قدموا معلومات عن الوضع في البحرين ضمن فريق العمل المعني بالاستعراض الدوري الشامل بـ "الخونة". وقد وصفت الأفراد الذين كانوا حاضرين في دورة الاستعراض الدوري الشامل "بمجموعة الخونة" متهمين إياهم "بتشويه سمعة البحرين".

[40] لمزيد من المعلومات "على سلطنة عمان إسقاط القضايا المرفوعة ضد نشطاء الإنترنت معاقبة "إعابة الذات السلطانية" جزء من حملة قمع أوسع" ، مركز القاهرة لحقوق الإنسان و هيومان رايتس ووتش، 21 يوليو 2012، http://www.cihrs.org/?p=3563، و"المداخلة الكتابية المقدمة إلى الدورة 21 لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: زيادة مقلقة في القمع والهجمات ضد المجتمع المدني في منطقة الخليج"، مركز القاهرة لحقوق الإنسان ومركز الخليج

الإنسان، هم حبيبة الهنائي، وإسماعيل المقبالي ويعقوب الخروصي ، من الفريق العماني لحقوق الإنسان،[41] أثناء قيامهم بزيارة ميدانية إلى مواقع اعتصام عمالي. الجدير بالذكر أن القيود المفروضة على المجتمع المدني ومدافعي حقوق الإنسان في عمان، إضافة إلى عدم إنشاء مجموعة مستقلة عن الحكومة تعمل على قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية، تثير شكوكا عميقة حول إمكانية إنشاء واستمرار مجتمع مدني حيوي في السلطنة.

وقد صدر بيان من النائب العام يتوعد فيه المدافعين بإصدار أحكام بالسجن واتخاذ إجراءات قانونية ضدهم؛ بسبب قيامهم بممارسة حقهم في حرية الرأي والتعبير ، وهو البيان الذي رفع من حدة ووتيرة التصعيد ضد النشطاء الحقوقيين،[42] الأمر الذي انتهى باعتقال ومحاكمة العشرات منهم، من بينهم كتاب ومدونين، ومدافعين عن الحقوق وم تظاهرين.

تضمنت موجة الاعتقالات حتى الآن أحكام بالسجن تتراوح بين 6-18 شهر، أيدتها محكمة الاستئناف في مسقط في أواخر عام 2012 ضد 35 مدافع حقوقي وناشط ومتظاهر، وذلك على خلفية اتهامات م ن بينها التجمهر، إعابة الذات السلطانية، ومخالفة قانون جرائم المعلومات.

كان 24 من النشطاء المحتجزون قد أعلنوا في 9 فبراير 2013، إضرابهم عن الطعام بهدف رفع الوعي العام بقضيتهم واحتجاجًا على تأخر نظر الطعون المقدمة من هم ضد الأحكام الصادرة بحقهم والمُقدمة إلى المحكمة العليا ، وقد أستمر هذا الإضراب عن الطعام حوالي أسبوعين.[43]

لقد أسهمت ترسانة القوانين الوحشية والقمعية في تسهيل القبض على النشطاء واتهامهم بالعديد من التهم ، لاسيما المرسوم السلطاني رقم 2011/96 الذي صدر في 13 أكتوبر 2011، تحديدًا بعد عام من التظاهرات المطالبة بإجراء إصلاحات ديمقراطية في السلطنة. جاء المرسوم بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء العماني وقانون الإجراءات الجزائية واشتملت التعديلات إضافة الكثير من الجرائم ضمن اختصاص قانون الجزاء. فالمادة 135 من قانون الجزاء تُجرِّم "*كل من حرض أو أذاع أو نشر عمدًا في الداخل أو الخارج أخبارًا أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مغرضة أو بث دعايات مثيرة وكان من شأن ذلك النيل من هيبة الدولة أو إضعاف الثقة بمكانتها*" ، كما تضيف المادة 137 من قانون الجزاء عقوبات بالسجن تتراوح بين شهر إلى عام وغرامة مالية على كل من اشترك في تجمهر مؤلف من عشر أشخاص على الأقل، بقصد الإخلال بالنظام العام".

تنص المادة نفسها على أنه في حال استخدام العنف أثناء التجمهر فالعقوبة تكون بالسجن لمدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات. كما تم تعديل المادة 42 من قانون الإجراءات الجزائية، على وجه الخصوص، لتسمح بعد تعديلها باعتقال الأشخاص وإلقاء القبض عليهم دون صدور أمر بالقبض من الإدعاء العام.

لحقوق الإنسان، ومنظمة الكرامة سبتمبر 2012: http://www.cihrs.org/wp-content/uploads/2012/09/زيادة-مقلقة-للقمع-والهجوم-على-المجتمع-المدني-في-منطقة-الخليج.pdf

[41] تأسس الفريق العماني لحقوق الإنسان بهدف توثيق ورصد حالة حقوق الإنسان في السلطنة، ونشر ثقافة حقوق الإنسان داخل المجتمع العماني من خلال تنظيم حلقات عمل وحلقات دراسية حول مواضيع مختارة عن حقوق الإنسان، وتعزيز ثقافة الحوار بين مختلف قطاعات المجتمع. ليس للمجموعة شكل القانوني، حيث أن القانون العماني يمنع إنشاء منظمات غير حكومية تعمل في مجال حقوق الإنسان. مزيد من المعلومات عن المجموعة متاح من خلال صفحتها في الفيسبوك: http://www.facebook.com/groups/311082745637293/members/

[42] في 4 يونيو 2012، أصدر الادعاء العام بيانًا أعلن فيه أنه سوف تتخذ جميع الإجراءات القانونية ضد كل من ينشر أو يقرأ تصريحات يمكن وصفها بأنها مُشهرة أو مُحرضة، أو يحرض على إنتاجها، أو يساعد على إنتاجها بأي وسيلة أخرى. وفيما يلي نص البيان: "*لقد تلاحظ للادعاء العام في الآونة الأخيرة تزايد وتيرة الكتابات المسيئة والدعوات التحريضية التي تصدر من بعض الأشخاص بحجة حرية التعبير عن الرأي في حين أن ذلك يمثل اعتداءً صارخًا على حرمة الحياة الخاصة للأفراد والتعدي عليهم بالسب والقذف سواء كان ذلك في شخوصهم أو بمناسبة وظائفهم، ومع تنامي إطلاق الشائعات والتحريض على القيام بتصرفات سلبية تضر في نهاية المطاف بالوطن والمواطنين والمصالح الوطنية. وفي الوقت الذي تُعد فيه مثل هذه الأقوال والأفعال خروجًا على التعاليم الدينية الرفيعة والأعراف العريقة والأخلاق النبيلة التي تأصلت في المجتمع العماني وتربى عليها أبناؤه فإنها تشكل وقائع تتنافى مع النظام العام والآداب، كما أنها مُجرمة قانونًا أيًا كانت الوسيلة التي تستخدم لهذا الغرض مرئية كانت أو مقروءة أو مسموعة أو عبر وسائل الاتصالات وتقنية المعلومات بما فيها المنتديات الالكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي. ولذلك يؤكد الادعاء العام لكافة المواطنين والمقيمين بأنه سيتخذ كافة الإجراءات القانونية المناسبة ضد كل من يقوم بمثل تلك الأقوال والأفعال أو يروجها أو يحرض أو يساعد عليها بأي شكل من الأشكال.*"

[43] لمزيد من المعلومات، أنظر البيان المشترك المقدم من 20 منظمة حقوقية:"عمان- أطلقوا فورًا وبدون قيد أو شرط سراح جميع المعتقلين من المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء"، 20 فبراير 2013، http://www.cihrs.org/?p=5926

- **الاعتقال غير القانوني والأحكام بالسجن ضد المدافع الحقوقي مختار الهنائي:**

من بين المعتقلين المدافع الحقوقي مختار الهنائي، وهو عضو مؤسس في الفريق العماني لحقوق الإنسان ، وهو ناشط ومدون وصحفي معروف .في ديسمبر 2012، أيدت محكمة الاستئناف أحكامًا بالسجن لمدة 6 أشهر كانت قد صدرت من محكمة مسقط الابتدائية بحق 11 ناشطًا، من ضمنهم الحقوقي مختار الهنائى على خلفية اتهامهم بالتجمهر. و في يناير 2013، قامت نفس المحكمة بتأييد أحكامًا بالسجن لمدة عام ضد الهنائى وآخرين على خلفية اتهامهم بإعابة الذات السلطانية و نشر كتابات مُسيئة وانتهاك قانون جرائم المعلومات.

وفقاً لشهادة الهنائي الشخصية، فقد تم استهدافه،وسؤاله مرارًا عن علاقته بالمنظمات والآليات الدولية لحقوق الإنسان. ففي الشهر الأول من اعتقاله، احتجز الهنائي في السجن السري لأمن الدولة، والمعروف في عمان باسم "السجن الأسود"، حيث تم استجوابه حول علاقاته مع عدد من المنظمات الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان، ورحلته الأخيرة إلى القاهرة قبل 10 أيام من اعتقاله، لحضور ورشة عمل تدريبية حول استخدام آليات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة ، نظمها مركز القاهرة لحقوق الإنسان.[44] وكانت السلطات قد نقلت الهنائي من السجن الأسود إلي سجن "سمائل" حيث تم احتجز لمدة 26 يومًا إضافية في الحبس الانفرادي.

أشار الهنائي أنه تم استجوابه مرارًا حول ورشة العمل، ومنظميها ، كما تمت مواجهته بمراسلات بريد إلكتروني بينه وبين المنظمين في مركز القاهرة، وما تضمنته تلك المراسلات من معلومات كان قد أرسلها بشأن اعتقال زملائه ليتم بحثها في ضوء نظام الإجراءات الخاص بالأمم المتحدة، وتحديدًا إلى المقررين الخاصين بالأمم المتحدة المعنيين بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، والحق في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، وتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير.

ووفقًا للهنائي، فقد تم استجوابه في البداية بشأن تُهم تتضمن التعاون مع جهات أجنبية لإسقاط النظام الحاكم في عمان، ولكن بما أنه كان من الصعوبة بمكان تجميع أدلة ملموسة لدعم هذا الاتهام، فقد تم اتهامه في نهاية المطاف ب إهانة الذات السلطانية وأُجبر على التوقيع على اعتراف باستخدام وسائط الإعلام الاجتماعي للقيام بهذا الفعل.

وفيما يلي فقرة من حيثيات الحكم –المكون من 20 صفحة– الصادر ضد الهنائي بالسجن لمدة عام ، بتهمة إهانة الذات السلطانية. تُشير مسودة الحكم إلى تعاون الهنائي السابق مع مركز القاهرة وحضوره ورشة عمل تدريبية حول الآليات الدولية لحقوق الإنسان، وإرسال معلومات للمركز لتضمينها في نداء عاجل إلى الإجراءات الخاصة بالأمم المتحدة.

سلطنة عمان
وزارة العدل

نقل البيان الذي صدر عن جمعية الكتاب والادباء حول الاعتقالات الأخيرة والتي حلت تواقيع مواطنين من صفحة (كرامة بيت سليمان الرابحية) بـ الموقع الحواري " الفيس بوك " وأرسلها عبر البريد الالكتروني إلى مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان ، الذي سبق وأن حضر المتهم ورشة عقدها المركز سابقا. البيان في حقيقة بجمهورية مصر العربية حول مواضيع حقوق الانسان وآلية التقارير الخاصة بها وذلك في أواخر شهر مايو ٢٠١٢م وتواصل مع المدعو/ سهير رياض المديرة التنفيذية للمركز وذلك بهدف إبلاغها عن موضوع توقيف أحد من المواطنين/ حبيبة الماتية واحاديث القبائل وأرسل لها نسخة كذلك من رسالة الإدعاء العام حول عدم أحقية تواجد عام خلال فترة سماع الأقوال وأرسل لها كذلك قانون الطوارئ المعمول به في السلطنة وذلك بعد أن ذكر لها أن القانون قد يسمل به دون الأعلان عنه وأرسل بيان الجمعية للكتاب بشأن

تعرض الهنائي لأشكال قاسية من سوء المعاملة أثناء الاعتقال. ففي الشهر الأول من اعتقاله في مكان اعتقال غير معروف، كان الهنائي مكبل اليدين معصوب العينين معظم فترة الاعتقال، ولم يكن له الحق في الحصول على تمثيل قانوني ، بل تم إجباره

[44] مركز القاهرة في دورته الإقليمية الخامسة حول الآليات الدولية لحقوق الإنسان مايو 2012 http://www.cihrs.org/?p=2763

على الاستماع إلى أصوات صاخبة من الأغاني الوطنية، وصرخات السجناء على مدى شهر كامل من الاعتقال . كما أخبره ضباط التحقيق أنه كان رهن المراقبة الدقيقة قبيل اعتقاله.

الجدير بالذكر في هذا السياق أن الفريق العماني لحقوق الإنسان يعد الجهة الوحيدة العاملة في مجال حقوق الإنسان في سلطنة عمان، وهو بلد معروف بافتقاره إلى التسامح تجاه مبادئ حقوق الإنسان وجماعات المعارضة السياسية.

صورتان للهنائي نشرت في وكالة الأنباء الحكومية، كجزء من حملة التشهير ضد المعتقلين في القضية، والتي عرفت إعلاميا بقضية "الكتابات المسيئة"

4. المملكة العربية السعودية

في محاولة منها لتحصين نفسها من موجة الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية التي تجتاح المنطقة العربية، تبنت حكومة المملكة العربية السعودية، بشكلٍ صارم ، الممارسات القمعية ضد جميع المبادرات المحلية الداعية إلى الديمقراطية وتفعيل الحقوق الأساسية والحريات. فعادة ما يواجه المجتمع المدني في المملكة العربية السعودية قيودًا صارمة، إلا انه ويمكن إرجاع تصعيد الانتهاكات التي تستهدف المدافعين عن حقوق الإنسان إلى بداية العام 2012، حيث قامت السلطات بشن حملا ت شرسة واتخاذ إجراءات صارمة لقمع المدافعين الحقوقيين لمنعهم من رصد الانتهاكات المستمرة والإبلاغ عنها، خاصةً فيما يتعلق بحريات التعبير أو التجمهر أو حقوق السجناء أو دعاوى الإصلاح، أو الدفاع عن الحقوق والحريات الأساسية بالمملكة.

يعمل النشطاء الحقوقيين في المملكة السعودية في ظل ظروف قمعية للغاية، فغالبًا ما يواجهون تهديدات وترهيب واعتقال واحتجاز واستجواب، بالإضافة إلى حظر السفر التعسفي، ومحاكمات استثنائية، لا تفي بالمعايير الأساسية للمحاكمة العادلة. وغالبًا م ا تكون التهم المُوجهة للمدافعين الحقوقيين من نوعية "تشويه سمعة البلاد" ، "الانتماء لجماعات مشبوهة" ، "إنشاء منظمات دون تصريح" ، "إثارة الفتنة وتحريض الرأي العام ضد مؤسسات الحكم" ، "الدعوة لمظاهرات"، وأخيرًا في الآونة الأخيرة، الاتهام بحث المنظمات الدولية على اتخاذ مواقف ضد المملكة . هذه الاتهامات تتضاعف خطورتها في وجود نظام قضائي غير عادل، معروف بولائه للسلطة التنفيذية.

تحظر الحكومة السعودية تكوين جميع أشكال الجمعيات السياسية أو المعارضة السلمية، مثل الأحزاب السياسية ، وتعاقب على الدعوة إلى إنشاء مثل هذه الجمعيات بالسجن، هذا فضلاً عن مواصلة رفض السلطات تسجيل مؤسسات المجتمع المدني المستقلة التي تعمل في مجال حقوق الإنسان. في هذا الصدد، و حتى الآن لا توجد قوانين في المملكة تنظم إنشاء وعمل منظمات حقوق الإنسان . فعلى سبيل المثال، في 12 أكتوبر 2009، تقدمت جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية (حسم) بطلب إلى الملك، بصفته رئيس السلطة التنفيذية في المملكة ، لتأسيس الجمعية، لكنها لم تتلق أي رد. كذلك، أرسل مرصد حقوق الإنسان في السعودية طلبًا في عام 2012، في حين أرسل أيضًا مؤسسي مركز العدالة لحقوق الإنسان طلبًا مماثلاً إلى الملك في أواخر عام 2011 و أتبع ذلك بتقديم طلب مماثل إلى وزارة الشؤن الاجتماعية ، التي رفضت إعطاء تصريح لتأسيس المركز بحجة عدم توافق أهداف المركز الحقوقية مع لائحة الجمعيات المعمول به ا في السعودية، كما قدم المؤسسين طلبات مماثلة إلى الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وهيئة حقوق الإنسان بالسعودية ، وهما كيانان تابعان للحكومة، وقد أقرا أن تسجيل الجمعيات الحقوقية يقع خارج نطاق ولايتهم.

- ***أحكام مجحفة بالسجن للناشط الحقوقي محمد القحطاني لتعاونه مع الإجراءات الخاصة لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان:***

حكمت المحكمة الجزائية بالرياض، في 9 مارس 2013 على الدكتور محمد فهد القحطاني، أحد أبرز المدافعين الحقوقيين في السعودية، وأحد مؤسسي جمعية الحقوق المدنية والسياسية ف ي السعودية (حسم)[45] بالسجن لمدة عشرة سنوات بالإضافة إلى منعه من السفر لمدة عشرة سنوات أخرى، كما حكمت نفس المحكمة على عبد الله الحامد، أحد مؤسسي حسم، بالسجن لمدة خمس سنوات بعد انقضاء عقوبته السابقة بالسجن 6 سنوات في قضية أخرى كان قد صدر عفو ملكي بحقه فيها، هذا

[45] تأسست جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية (حسم)، في أكتوبر 2009 وقامت بتوثيق حالات انتهاكات لحقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية، مع التركيز بصفة خاصة على الآلاف من حالات الاحتجاز التعسفي في المملكة. ساهمت جمعية الحقوق المدنية والسياسية السعودية (حسم) في العديد من التقارير إلى الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة، وتحديدًا فريق العمل المعني بالاحتجاز التعسفي، حاليًا، تركز جمعية الحقوق المدنية والسياسية السعودية (حسم) عملها على توثيق الانتهاكات التي تُرتكب ضد المواطنين من قبل وزارة الداخلية.

بالإضافة إلى منعه من السفر بعد تنفيذ مدة سجنه، كما حكم القاضي أيضًا بغلق جمعية "حسم" وأنشطتها ومصادرة أموالها نظرا لمزاولتها العمل دون ترخيص.

كان الدكتور القحطاني قد تم تقديمه للمحاكمة في 18 يونيو 2012،على خلفية اتهامه بإحدى عشرة تهمة ذات دوافع سياسية تتعلق بحقوق الإنسان وعمله كمدافع عنها. حيث اُتهم القحطاني بتقديم وقائع ومعلومات "زائفة" كأدلة قُدِّمَت لأجهزة دولية رسمية– الآليات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة– بالإضافة إلى تهم أخرى من بينها "تأليب الرأي العام"، اتهام الجهات الأمنية بانتهاك حقوق الإنسان، الخروج على ولي الأمر، استعداء المنظمات الدولية ضد المملكة، اتهام القضاء بالظلم وإجازة التعذيب وانتزاع الاعترافات بالإكراه، وأخيرًا الانضمام إلى جمعية غير مرخصة .

كما تم تقديم ثمان تهم مماثلة فى حق الحامد، كلها لها علاقة بعمله الحقوقي، تضمنت هذه التهم: "الدعوة والتحريض على مخالفة، وإشاعة الفوضى، والإخلال بالأمن والطمأنينة العامة من خلال إعداد وصياغة ونشر بيان يدعو إلى التظاهر"، "الطعن في أمانة أعضاء هيئة كبار العلماء وإهانة السلطات القضائية ووصف النظام السعودي–ظلمًا وتعديًا– بأنه بوليسي يقوم على الجور والقمع ويتبرقع باليدين، واستخدام القضاء لتقنين الظلم من أجل استمرار الفتك المنهجى بحقوق الإنسان"، "تأليب الرأي العام باتهام الجهات الأمنية وكبار المسئولين فيها بالقمع والتعذيب والاغتيال والاختفاء القسرى وانتهاك حقوق الإنسان"، "اشتراكه فى صياغة البيانات التي تصدر عنهم ونشرها في شبكة الإنترنت"، "إعداد و تخزين وإرسال ما من شأنه المساس بالنظام العام"، و"اشتراكه في إنشاء جمعية غير مرخصة وإظهارها كواقع يسعى في طريقه لنشر الفرقة والشقاق ونشر الاتهامات لمؤسسات الدولة العدلية والتنفيذية كبار المسئولين بالجور والظلم والتعدي، ومباشرتها اختصاصات تمس حقوق الآخرين وحرياتهم والتعدي على اختصاصات مؤسسات حكومية وأهلية (هيئة حقوق الإنسان، الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان)".

من المثير للعجب أن السند القانوني لاتهام القحطاني وحامد، وكثيرون غيرهما، هو مجرد مادة غامضة في قانون مكافحة جرائم المعلوماتية،[46] فالمادة 6 من القانون تحظر وتعاقب بالسجن لمدة تصل إلى 5 سنوات وغرامة مالية تصل إلى 3 ملايين ريال وكل شخص انخرط في"إنتاج ما من شأنه المساس بالنظام العام، أو القيم الدينية، أو الآداب العامة، أو حرمة الحياة الخاصة، أو إعداده أو إرساله أو تخزينه عن طريق الشبكة المعلوماتية أو أحد أجهزة الحاسب الآلي" ، وهي مادة تستخدمها السلطات بشكل واضح لقمع حرية الرأي والتعبير من خلال إدارة ومراقبة عمليات تبادل المعلومات.

استشهد تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن الأعمال الانتقامية، الذي قُدم في الجلسة السابقة من مجلس حقوق الإنسان، والسابق ذكره سلفًا، بحالة القحطاني، وذلك بعد مداخلة شفهية قدمها مركز القاهرة في 29 يونيو 2012 حول وضع القحطاني خلال الجلسة الـ20 للمجلس.[47]

يشير التقرير إلى أنه"أُثيرت مخاوف من ارتباط التهم الجنائية الموجهة إليه بعمله في توثيق حالات الاعتقال التعسفي في المملكة العربية السعودية وتكوين عمليات انتقامية ردًا على مشاركته مع آليات حقوق الإنسان، بما في ذلك مجلس حقوق الإنسان وإجراءاته الخاصة."

كما سلط التقرير الضوء على قضية أخرى، وهي حالة السيد فاضل مكي المناسف، أحد مؤسسي مركز العدالة لحقوق الإنسان، والذي لا يزال قيد الاحتجاز منذ اعتقاله في أكتوبر 2011. كان تقرير الأمين العام قد ذكر فيما يتعلق بقضية السيد فاضل

---

[46] أنظر نص القانون على الرابط التالي:
http://www.citc.gov.sa/arabic/RulesandSystems/CITCSyste/Documents/LA_004_%20A_%20Anti-Cyber%20Crime%20Law.pdf

[47] "مركز القاهرة يتناول العمليات انتقامية ضد المدافعين عن الحقوق في السعودية أمام مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان" مركز القاهرة لحقوق الإنسان، 29 يونيو 2012:
http://www.cihrs.org/?p=3166&lang=en

المناسف ما يلي : "و كما كان الحال في المرة السابقة لاعتقال السيد فاضل المناسف من مايو إلى أغسطس 2011، تُفيد التقارير أنه هذه المرة أيضا محتجز في الحبس الانفرادي، وغير مسموح لذويه بزيارته ، وقد أُثيرت مخاوف من أن يكون قد تعرض للتعذيب وأنه ستتم محاكمته لأسباب تتعلق بعلاقته مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان. و حتى وقت الانتهاء من هذا التقرير، لم تكن الحكومة قد أفادت برد على الرسالة الموجهة من العديد من الإجراءات الخاصة في 12 مايو 2011 (A/HRC/18/51، ص 110)".

وللأسف، لم يكن القحطاني والحامد وفاضل المناسف هما فقط المدافعين عن حقوق الإنسان رهن الاضطهاد في المملكة العربية السعودية، فهناك العديد من الدعاوى القانونية المقامة ضد مدافعين آخرين لا تتضمن إشارات واضحة عن ملاحقتهم قضائيًا بسبب تعاونهم مع آليات الأمم المتحدة، وهناك استخدام متكرر لتهم تتعلق بنقل المعلومات إلى المنظمات الدولية والتعاون معها، في العديد من القضايا ضد الناشطين في المملكة.

شملت الاتهامات الموجهة ضد المدافعين عن الحقوق في المملكة جراء تعاونهم مع الهيئات الدولية لحقوق الإنسان أيضًا مخلف الشمري، حيث يحاكم الشمري بعدة تهم من بينها محاولة الإساءة إلى سمعة المملكة في وسائل الإعلام العالمية، والاتصال بمنظمات مشبوهة، واتهام أجهزة الدولة بالفساد. كما يواجه الناشط وليد أبو الخير اتهامات مثل ازدراء القضاء وتشويه سمعة المملكة من خلال إمداد منظمة دولية بمعلومات كاذبة.

• الاستنتاجات والتوصيات

يري مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان أن الأفعال المذكورة في هذا التقرير تشكل ضربًا من أعمال الإ رهاب أو الانتقام ضد الأفراد والجماعات المتعاونين –أو الذين يسعون إلى التعاون– مع الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها في مجال حقوق الإنسان، على النحو المحدد في قرار المجلس رقم 12 / 2.[48] كما أنها تشكل انتهاكًا صارخًا للمادة 12(2) من قرار الأمم المتحدة المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأسا سية المُعترف بها عالميًا،[49] من بين العديد من المواثيق الدولية الأخرى لحقوق الإنسان.

تُشير أشكال موثقة من الانتقام والترهيب إلى وجود حملة عقابية منظمة لإعاقة أعمال المدافعين عن حقوق الإنسان في منطقة الخليج، ومنع مجلس الأمم المتحدة من الحصول على تقييمات مستقلة واقعية عن حالة حقوق الإنسان في تلك البلدان. هذه الأشكال من الانتقام تتضمن تهديدات خطيرة على السلامة الجسدية والنفسية للمدافعين عن حقوق الإنسان المعنيين، فضلاً عن التهم القانونية وأحكام السجن.

إننا نراقب، بقلق متساوي، ارتفاع معدل الممارسات من جانب الحكومة وما تسيطر عليه من وسائل إعلام ووسائط إلكترونية في عدد من دول الخليج، وخاصةً البحرين والإمارات العربية المتحدة، حيث يتم استخدام الكتاب والمؤسسات الإعلامية التابعة للحكومة، كأدوات لتعزيز بيئة من العداء ضد المجتمع المدني في البلاد ، والمنظمات الإقليمية والدولية المستقلة التي تعمل على توثيق انتهاكات حقوق الإنسان داخل هذه البلدان.

تهدف تلك الأفعال الانتقامية إلى محاولة تكميم أفواه أولئك الذين يحاولون تسليط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان ، وضمان تقييد مشاركة المدافعين المحليين عن حقوق الإنسان في المحافل الدولية لحقوق الإنسان. وعلاوةً على ذلك، بدأت

[48] قرار الأمم المتحدة A/HRC/12/L.8

[49] المادة 12 (2) تنص على أن "تتخذ الدولة جميع التدابير اللازمة التي تكفل لكل شخص حماية السلطات المختصة له، بمفرده وبالاشتراك مع غيره، من أي عنف، أو تهديد، أو انتقام، أو تمييز ضار فعلاً أو قانونًا، أو ضغط، أو أي إجراء تعسفي آخر نتيجة لممارسته أو ممارستها المشروعة للحقوق المشار إليها في هذا الإعلان"

السلطات في تلك البلدان على نحو متزايد في تجريم جميع الأعمال المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك التعامل مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان.

إننا نرى أن التصعيد الحالي واتخاذ إجراءات صارمة ضد المدافعين الحقوقيين جراء تعاونهم مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، نابع من غياب المساءلة حول غالبية الحالات التي تم الإبلاغ عنها في السابق ، والتي تعرضت لعمليات انتقام، كما ذكر ت المفوضة السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان خلال حلقة نقاش لمناقشة الموضوع نفسه في الجلسة الـ21 لمجلس حقوق الإنسان.[50] كما أن بعض الأعمال الانتقامية، والتي حدث بعضها داخل أروقة الأمم المتحدة، هي أمر جدير بالدراسة الفورية والجِدية من قبل مجلس حقوق الإنسان ، وغيره من هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، والدول الأعضاء في الأمم المتحدة بهدف ضمان عدم تكرارها والحماية الكاملة للمدافعين عن حقوق الإنسان المعنيين.

كما يطالب مركز القاهرة المجلس ومكتبه ومكتب رئيس المجلس، بلتخاذ خطوات قوية وملموسة ضد الحكومات التي لا تزال تستهدف الناشطين والمنظمات غير الحكومية للتعاون مع آلياته. بل أنه ينبغي إعادة النظر في عضوية الدول التي تقوم بارتكاب هذه الأفعال في مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والدعوة بقوة لوضع هذا في الاعتبار خلال إجراء انتخابات مُقبلة للانضمام لعضوية المجلس. كما تدل مثل هذه الأفعال على حتمية إعادة النظر بشكل فوري في المعايير المُطبقة لاختيار الدول الأعضاء بالمجلس.

هذا ويرى مركز القاهرة أنه من الجدير بمكتب الأمين العام للأمم المتحدة ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان أن يستمرا في مواجهة العمليات الانتقامية التي تمارسها الحكومات في منطقة الخليج ضد المدافعين المحليين عن حقوق الإنسان، من خلال إصدار البيانات والتقارير العامة بالإضافة إلى مناقشة هذهالممارسات مع الدول المعنية.

[50] رابط الفيديو من حلقة نقاش بشأن التخويف والانتقام:
http://webtv.un.org/watch/full-video-panel-discussion-on-intimidation-reprisals-9th-meeting/1838590108001#full-text